

## العلاقات العثمانية - الفارسية وأثرها على العراق بين عامي ( 1823 - 1847 )

د. محسن الدربي

جامعة دمشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم التاريخ

### الملخص

إن قضية الصراع العثماني-الفارسي قضية تاريخية ترجع إلى أهمية العراق فالحرب التي جرت بين الدولة العثمانية والفارسية وكذلك الخلافات التي بلغت أشدها آنذاك، أسفرت عن عقد معاهدة أرضروم الأولى التي لم تأتي بشيء جديد سوى رسم خطوط عامة للمنطقة، وإنهاء نوع من الحرب والعداء بين الدولتين.

ولكن مشكلة الصراع على العراق لم تنتهي، وإنما بقيت موجودة إلى أن تم عقد معاهدة أرضروم الثانية التي حاولت تلافى غموض، ونقض المعاهدات السابقة بشأن الحدود، وتنازل بلاد فارس عن إدعاءاتها في مدينة السليمانية وما جاورها، وتنازل الدولة العثمانية عن المحمرة، وتأليف لجنة دولية من روسيا وإنكلترا والدول العثمانية والفارسية؛ لتصبح تلك الحدود المذكورة معترف بها ونهائية وإنهاء حالة من النزاع بين الدولتين العثمانية والفارسية .

**الكلمات المفتاحية :** الصراع العثماني الفارسي - الصراع على العراق - معاهدة أرضروم

## المقدمة:

تتاول البحث دراسة العلاقات العثمانية-الفارسية وأثرها على العراق بين عامي 1823-1847، فقد مثل كل منهما قوى كبرى لها وزنها خلال مرحلة الدراسة التي أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في وضع العراق الذي يتجلى دوره الكبير من موقعه الاستراتيجي.

يعود اختيار سبب البحث ، على كون العراق شكل مسرحاً للعمليات العسكرية بين كل من الدولتين العثمانية والفارسية، ولكن بالرغم من ذلك تم عقد العديد من المعاهدات بين الطرفين كاتفاقية أرضروم الأولى عام 1832، وأرضروم الثانية عام 1847.

أما هدف البحث، يتركز على رصد الكثير من مجريات الأحداث التاريخية والسياسية؛ لاعتبار العراق ساحة صراع بين هاتين الدولتين (الفارسية والعثمانية)؛ وكونه منفذاً للوصول إلى بلاد الشام، ومنها إلى البحر المتوسط وانعكاس ذلك على مصالح الدول الأوروبية في المنطقة.

وبالنسبة لتحديد الفترة الزمنية مابين (1823-1847) يعود لأهمية الأحداث التي وقعت خلال تلك الفترة الزمنية حيث اعتمدت كل من الدولتين أساليباً مختلفة للتعامل مع بعضهما منها: حربية، وأخرى سلمية من خلال إبرام اتفاقيات؛ لتسوية المشكلات التي تسببت في الحروب وسوء العلاقات بين الطرفين.

وفيما يخص جمع المادة العلمية من خلال الاطلاع الواسع على العديد من المصادر والمراجع المختصة لهذا الموضوع.

وتم تقسيم البحث الى مقدمة ، وتمهيد وأربعة أقسام، تحدث القسم الأول عن الأوضاع الدولية قبل عقد معاهدة أرضروم الأولى، وأما القسم الثاني فقد وضح أهم البنود التي جاءت بها معاهدة أرضروم الأولى، ودرس القسم الثالث الاوضاع الدولية قبل معاهدة أرضروم الثاني، أما القسم الرابع درس بنود معاهدة أرضروم الثانية.

وأخيرا اعتمد البحث على عدد من المصادر والمراجع العربية و الأجنبية منها: كمال السيد ، عباس حسن الموسوي، نشوء وسقوط الدولة الصفوية دراسة تحليلية ،عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، أنستاس ماري الكرمل، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا

**التمهيد:**

إن الأهمية التي تمتع فيها العراق<sup>(1)</sup> جعله محط أطماع كل من الدول الإقليمية والدولية، ومن هذا المنطلق تحتم بادئ ذي البدء الإشارة إلى أحداث السيطرة العثمانية على منطقة المشرق العربي بشكل عام وماهية العلاقات العثمانية - الفارسية<sup>(2)</sup> قبيل مرحلة الدراسة.

ولابد من التوقف قليلاً عند العوامل التي دفعت العثمانيين الاتجاه الى منطقة المشرق العربي، التي يمكن اجمالها بالآتي :

- رغبة السلطان العثماني سليم الأول في تنفيذ برنامجه التوسعي وتشكيل امبراطورية إسلامية، والحصول على الموارد وثروات الشرق، ولاسيما أنه وصل إلى ذروة مجده السياسي والعسكري خصوصاً بعد أن استطاع صياغة علاقات دبلوماسية في بداية حكمه مع الدول الأوروبية المجاورة منها (النمسا وهنغاريا وروسيا)<sup>(3)</sup>.
- إن الدولة الصفوية<sup>(4)</sup> شكلت خطراً كبيراً على الدولة العثمانية بما أن رعاياها على المذهب الجعفري، وانصرفت الدولة الصفوية إلى مد نفوذها باتجاه المشرق العربي والأناضول حيث أصبحت المناطق الحدودية تدين بالمذهب الجعفري، وهذا ما أثر بشكل كبير على الدولة العثمانية؛ لكونها تدين بالمذهب الحنفي أحد مذاهب السنة<sup>(5)</sup>.
- استيلاء البرتغاليين على دور الوساطة في التجارة بين المحيط الهندي والدول الأوروبية من خلال تطويق المنافذ البحرية في جنوب البحر الأحمر، ومدخل الخليج العربي، وفشل السلطنة المملوكية من صد هذا الخطر<sup>(6)</sup>

(1) أرض الرافدين هي الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات اطلق عليها سكانها القدماء اسم (كلام) في السومرية وماتو في الأكادية ومعناها الأرض وأطلق عليها المصريون اسم نهرينا في حين سماها الاغريق ميزوبوتاميا وسماها العرب باسم العراق بفعل دنوها من البحر واتصالها به عبر نهري دجلة والفرات أو أنها اسم مأخوذ من عروق الشجر، فالعراق منابت الشجر، فكأنها جمع عرق ويسمي أهل الحجاز ما كان قريباً من البحر عراقاً، مجد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، 2015، ط1، ص17.

(2) أطلقت تسمية فارس إيران على منطقة جغرافية واحدة إلا أن إيران هي تسمية الأقدم وتعني موطن الآريين والإيرانيين الذين أصل يتحدثون اللغة الهندو أوروبية أما فارس فأول من أطلق هذه التسمية الاغريق، أكد المؤرخون أن الفرس يرجعون أيضاً الى آري وضلت التسميتين موجودتين لنفس المنطقة إلا أن طالبت الحكومة الإيرانية عام 1935 من الدول الأجنبية

أن تطلق على البلاد رسمياً من أجل وحدة المصطلح. أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ إيران القديم وحضاراتها إيران منذ أقدم العصور حتى الألف الثالث قبل الميلاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص7-8. عبد الحميد الأرقط، أوضاع الدولة العثمانية في عهد الشاه عباس الأول 996-1038/1588-1629، إشراف: د. عاشوري قمعون، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية الجزائر، 2014-2015، ص2. (3) سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس، بيروت، 2013، ط3، ص163. كمال السيد، عباس حسن الموسوي، نشوء وسقوط الدولة الصفوية دراسة تحليلية، مطبعة فدك، إيران، قم، 2005، ص40-41. عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص128. تحليلية، مطبعة فدك، إيران، قم، 2005، ص40-41. عباس إسماعيل صباغ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص128.

- إن الدولة الصفوية<sup>(4)</sup> شكلت خطراً كبيراً على الدولة العثمانية بما أن رعاياها على المذهب الجعفري، وانصرفت الدولة الصفوية إلى مد نفوذها باتجاه المشرق العربي والأناضول حيث أصبحت المناطق الحدودية تدين بالمذهب الجعفري، وهذا ما أثر بشكل كبير على الدولة العثمانية؛ لكونها تدين بالمذهب الحنفي أحد مذاهب السنة<sup>(5)</sup>.
- استيلاء البرتغاليين على دور الوساطة في التجارة بين المحيط الهندي والدول الأوروبية من خلال تطويق المنافذ البحرية في جنوب البحر الأحمر، ومدخل الخليج العربي، وفشل السلطنة المملوكية من صد هذا الخطر<sup>(6)</sup>.

وعلى ضوء هذه العوامل، يستطيع الدارس لتلك الحقبة التاريخية أن يرى أول صدام في المنطقة سيحدث بين العثمانيين والصفويين هو في سهل جالديران الذي حصلت فيه معركة جالديران 23 اغسطس عام 1514 الواقعة في شمال لبحيرة فان<sup>(7)</sup> التي انتهت بانتصار العثمانيين والسيطرة على العراق والأناضول، بالإضافة إلى ضم منطقتي ديار بكر ومرعش إلى الدولة العثمانية، وبالرغم من ذلك لم يخلص أوضاع العراق إلا في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1534. ولم تتوغل القوات العثمانية باتجاه البصرة إذ اكتفى السلطان العثماني بإعلان راشد بن مغامس - شيخ المنتفق، وصاحب البصرة - ولاءه له، ولكن لم تلبث العشائر العربية ان تمردت على الحكم الجديد وأنضم إليها راشد. فزحفت القوات العثمانية إلى البصرة واحتلتها 1546<sup>(8)</sup>.

وفي عام 1555 نشبت حرب بين الدولة الصفوية والسلطنة العثمانية قبل معاهدة أماسيا وفيها استرجع العثمانيين بقيادة سليمان باشا أرضروم عبر الفرات، ولكن السلطان سليمان القانوني فشل في استدراج الشاه لمعركة فاصلة، وفي هذه الحرب تم إعدام شاه زادة مصطفى ولي عهد السلطان سليمان القانوني بعد اتهامه بالتواصل مع الصفويين؛ وذلك بسبب ذريعة قام بها رستم باشا الصدر الأعظم.

(4) الأسرة الصفوية: 907/1149م إلى 1736/1507م نسبة إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي جد الشاه 'سمايل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية الذي جعل المذهب الجعفري هو المذهب الرسمي في الدولة التي أسسها وتنتهي الدولة الصفوية حيث توح نادر شاه في التاريخ شاهاً على إيران. حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة الفاجارية، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص12-13، عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، 3، ج، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2008، ص38، ج1

(5) روبر مانتران، تاريخ الدول العثمانية، 2، ج، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ج1، ص209-211

(6) زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، 2010، ط1، ص145

(7) مانتران، تاريخ الدولة...، ج1، ص211-212

(8) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العاق الحديث من نهاية حكم داود باشا على نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص6-

على إثر ذلك معاهدة أماسيا اعترفت فيها الدولة العثمانية بالدولة الصفوية بعد أن كانت ترفض ذلك من قبل وهي أول معاهدة يتم إبرامها بينهما وتناولت بنودها تسوية الخلافات الحدودية وتأمين سلامة الحجاج التابعين للدولة الصفوية<sup>(9)</sup> إلا أن التوتر عاد بين الجانبين بعد أن استغل ضعف الحكم الصفوي عقب مثل الشاه طهماسب (1524-1576)<sup>(10)</sup>

وفي مطلع القرن السابع عشر تمكن الشاه عباس الصفوي (1628-1587) من استرجاع الكثير من الأراضي الصفوية التي منحها معاهدة فرهاد إلى العثمانيين بعد أن انتصر عليهم في مواقع حربية عديدة، ورد العثمانيون عليه بمهاجمة تبريز وتخريبها سنة 1609، إلا أن معاهدة جديدة عقدت بين الصفويين والدولة العثمانية في عام 1611 عرفت بمعاهدت نصوح باشا نسبة إلى الصدر الأعظم تصالح فيها العثمانيون مع الإيرانيين وأعادوا لهم ما تبقى من حوزتهم من الأراضي الصفوية، ثم سرعان ما نقضت المعاهدة، ودارت حرب بين الطرفين استمرت ثلاث سنوات عقدت بعد توقيعها معاهدة أخرى في سنة 1613 نصت على اعتماد الحدود التي كانت تفصل بين الدولتين في السلطان سليمان القانوني. ونسجا على المنوال نفسه، ونقضت المعاهدة بدورها سريعاً من

قبل العثمانيين بعد سنتين مرتا على توقيعها إذ هاجمت قواتهم الأراضي الصفوية عام 1615 متذرعة بذرائع شتى واستولت على أجزاء منها ولكن دعيت بمعاهدة سراو وقعت في عام 1618 أنهت حالة الحرب بين الطرفين وأقرت الأسس التي قامت عليها المعاهدات السابقة وتبادل توقيعها الشاه الصفوي الهدايا مع السلطان عثمان الثاني (1618-

1622) ولكن العلاقات بينن الدولتين العثمانية والصفوية ما لبثت أن تأزمت بشدة بعد أن استولى الشاه عباس الصفوي على بغداد.

وكان العراق في معظم الاحيان محط آمال وأطماع شاهات فارس الأقوياء، وفي سبيل السيطرة على العراق استخدمت فارس كل الأساليب والوسائل المتاحة لها، ونجح عباس الثاني بالاستيلاء على العراق. ولم يسترده العثمانيون الا بعد أن شن السلطان العثماني مراد الرابع حرباً ضد فارس عام 1638 وانتهى الصراع بين هاتين الدولتين بعقد معاهدة قصر شيرين 1639 الواقعة على نهر دياللا، وسميت المعاهدة بمعاهدة زهاب باللغة الإنكليزية وكذلك سميت باسم معاهدة مراد باشا، معاهدة السلام، وقد نصت هذه المعاهدة على أن تكون بدره وجسان ومندلي ودرنتك السهول الواقعة بين تلك المدن وعشائر الجاف وعشائر قطور تابعة للدولة العثمانية، كما اعتبر الممر المؤدي على شهر زور حداً فاصلاً بين الدولتين، وقد صادق الشاه صفي (1628-1642) على هذه المعاهدة التي اعتبرت أساساً للمعاهدات التي تلتها حتى توقيع معاهدة أرضروم الثانية سنة 1847<sup>(11)</sup>.

(9) عبد الله بن علي آل خليفة، التنافس التركي-الإيراني على العراق من القرن الخامس حتى معركة الموصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية

السعودية، 2017، ص 9-11

(10) محمد عبد اللطيف هريدي، الحروب الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1987، ص 70-71.

(11) آل خليفة التنافس التركي-الإيراني...، ص 11-13.

وقد استقرت العلاقات بين الصفويين والعثمانيين منذ توقيع معاهدة شيرين عام 1639 حتى الاحتلال الأفغاني للعاصمة الصفوية أصفهان عام 1722 ، وربما يعزى ذلك إلى التسوية التي اقترتها تلك المعاهدة لكثير من المشاكل التي كانت تحدث بينهما وفي مقدمتها مشكلة الحدود<sup>(12)</sup>

ولكن العلاقات بين الدولتين عقب احتلال الأفغاني لأصفهان عام 1722 والفوضى عمت فارس في أعقابها، وكانت الدولة العثمانية أشعلت فتيل حقبة الصراعات ، وذلك أن الفوضى في فارس قدمت فرصة ثمينة إلى الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا الذي كان يرغب في التوسع في آسيا لتعويض الخسائر العثمانية المستمرة في الولايات الأوروبية منذ فشل الحصار العثماني الثاني لفيينا عام 1683، فتقدم بنفسه لمهاجمة الأراضي الفارسية واحتل أرمينية ، وكرجستان، وأوعز إلى ولاية أرضروم وبغداد بمهاجمة فارس كلاً من موقعه ثم استصدرت فتوى من شيخ الإسلام تنص على أن إيران دار حرب لأن أهلها مرتدون، فقامت قوات حسن باشا والي بغداد باحتلال كرمنشان والمناطق المجاورة كما سيطرت القيصرية الروسية (كيلان، مازندران، استراباد)<sup>(13)</sup>

وعلى ضوء ذلك، حاول الفرس إزالة آثار الهزيمة التي لحقت بهم فقاموا بشن هجوم على الأراضي العراقية باتجاه كركوك عام 1733 اضطر فيها نادر شاه إلى طلب الصلح والعودة إلى بلاده معترفاً في معاهدة الصلح هذه التي عقدت عام 1733 بأن الحدود بين البلدين هي الحدود التي رسمتها معاهدة 1639<sup>(14)</sup>.

لقد حاول الفرس مهاجمة البصرة عام 1735 حيث دخلت السفن الفارسية شط العرب، و وصلت إلى قرب البصرة غير أن مقاومة الأهالي أدت إلى تراجع الفرس بعد معركة طاحنة استمرت ثلاثة أيام زج الفرس فيها أكثر من ثمانين ألف جندي و 53 سفينة .

وهكذا نرى أن الفرس فشلوا في احتلال بغداد البصرة في عام 1743 بقيادة نادر شاه؛ مما أرغمهم هذا الأمر إلى عقد معاهدة كردن في عام 1746.

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، وإنما مع الوقت تم عقد معاهدة أرضروم الأولى عام 1823 ومعاهدة أرضروم الثانية 1847 حيث أثرت الدول الأوروبية ولاسيما إنكلترا وروسيا القيصرية بشكل كبير في تلك المعاهدة بغية تحقيق أطماعها في المنطقة<sup>(15)</sup>

(12) ستيفن همبلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة..جعفر الخياط، د.م، بغداد، ط4،

(13) صباغ، تاريخ العلاقات ... ص 209

(14) للمزيد في بنود المعاهدة ينظر :صباغ ،تاريخ العلاقات ... ص 215

(15) عبد الكريم العلوي، إيران والعراق صراع حدود أم وجود ،الدار الثقافية للنشر ،د.م، 2007، ص

### أولاً- المقدمات التي دعت إلى عقد معاهدة أرضروم الأولى 1823:

عن طريق الفاء نظرة سريعة على الوضع داخل العراق ،تبين لنا أن الولاة في تلك المرحلة غير قادرين على بناء جيش قوي متماسك للوقوف أمام وجه التمردات الداخلية بين العشائر العراقية العربية والأكراد؛ فضلاً عن عجزهم أمام مواجهة الأخطار الخارجية ولاسيما الفرس الذين استطاعوا أن يمدوا نفوذهم داخل العراق في الوقت نفسه ،رأى القنصل الإنكليزي في بغداد كلاوديوس جيمس ريج<sup>(16)</sup> أن من مصلحة بلاده ومصالحته احتلال فارس للعراق، فعلى سبيل المثال طلب الشاه زادة محمد علي ميرزا من خلال اتصالاته مع ريج أن تمدّه إنكلترا بالأسلحة، وأن ترسل إليه الضباط لتدريب جيشه، فعرض ريج الأمر على حكومته التي طلبت منه أن يترك شؤون فارس إلى الوزير الإنكليزي المعين في فارس (17)

وبهذا نجد أن سياسة القنصل الإنكليزي ريج تختلف عن سياسة إنكلترا التي تعد ضم فارس للعراق خطراً على موازين القوى في المنطقة.

وعلى ضوء تلك التطورات شن الفرس هجومهم على العراق ، وسرعان ما أخذت القوى المدافعة تنهار أمام الزحف الفارسي في عمق العراق من جهتين :إحدهما في الشمال عبر كردستان ،والثانية في الوسط في اتجاه بغداد، وتحركت في أعقاب ذلك بعض المجتمعات الشيعية في العراق ثائرة على الحكم المملوكي القائم حينذاك، وعلى سبيل المثال تمرد شيعة النجف وكربلاء والحلة وتمردات كعب في عربستان .

وهكذا نجد أن فارس ركزت جهودها على ضم كردستان في بداية الحرب للاستيلاء على العراق ،وفعلاً أحرزت القوات الفارسية انتصاراً كبيراً على قوات والي بغداد داوود باشا في معركة 1821، وأخذت القوات الفارسية تتقدم في وسط العراق نحو بغداد<sup>(18)</sup>.



(16) كلوديوس جيمس ريج: ولد عام 1787 على مقربة من ديجون من أعمال بور غوندي في فرنسا ثم نقل وهو طفل إلى بريستول في إنكلترا حيث قضى السنوات الأولى من حياته برعاية والديه حيث أخذ يتعلم عدة لغات ومن بينها اللغة العثمانية وفي 1803 تمكن أحد أصدقائه من التوسط لدى شركة الهند الشرقية لتعيين طالباً حربياً في الخدمة العسكرية ثم تدرج في المناصب إلى أن أصبح مقيماً في بغداد. للمزيد ينظر: كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد- كردستان -إيران ، ترجمة: اللواء بهاء الدين النوري، دار العربية للموسوعات، بيروت، ط2008، ص5-19.

(17) ايناس سعدي عبدالله، تاريخ العراق الحديث، 1258-1918، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص204

(18) يوسف عز الدين، داود باشا ونهاية المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد، 1967، ص43-

وحقيقة الأمر أن التطورات العسكرية في جبهات القتال كانت لجانب الفرس، ولاسيما بعد الحصار الذي ضربه الجيش الفارسي على بغداد، وهذا ما يؤكد على ضعف بغداد لفترة طويلة؛ وذلك يرجع لعدة أسباب منها: انشغال السلطنة العثمانية بالثورة اليونانية 1821<sup>(19)</sup> حيث ركزت الدولة العثمانية على الجبهة الشمالية ودعت والي مصر علي باشا<sup>(20)</sup> لمساعدة بغداد إنقاذها من الفرس، وأدرك محمد علي أن السلطان العثماني سيكلفه بمهمة إنقاذ بغداد المحاصرة فكتب إلى ابنه إبراهيم باشا الذي سيطر على السودان بقوله: "عن عباس مرزا قد نقض العهد وأعلن الحرب...، إنه قد نفخ بوق الحرب ضد العجم... غير أنه لما كان أمر تأدية الخدمات وتشويه هذه المصالح متوقفاً على وجود العساكر الوفيرة فلأن همتك وإن أعز مأمولى لتفضلوا بالمبادرة وتوجيه العناية إلى تحريك ابننا إسماعيل باشا و... الدفتردار... للقيام بغزوات طيبة نافعة لكي ترسلو هؤلاء السودانيين في هذه الأيام إلى الوجه المطلوب"<sup>(21)</sup>.

ومن الجدير بالذكر، أن السلطان العثماني كلف والي مصر محمد علي باشا في 1823 بمساعدة والي العراق داوود باشا (1816-1831)<sup>(22)</sup> ولكن محمد علي استطاع التهرب من هذه المهمة حيث لم يكن مستعداً لها، كما أنه لم يثق بنوايا السلطان، وقد اكتفى بالتحفظ عن الإيرانيين الموجودين داخل الحكم المصري<sup>(23)</sup> وأما الأسباب التي دعت إلى عقد معاهدة أرضروم الأولى فهي:

-تفشي الكوليرا في الجيش الفارسي، مما جعل القادة يشعرون بالعجز عن استمرار الحروب.

-كانت الدولة العثمانية مهتمة بعقد هذه المعاهدة أيضاً بسبب انشغالها بمشكل الحدود في أوروبا، والقضاء على الثورة التي قامت في اليونان، مما أضعف المركز الحربي للدولة العثمانية أمام فارس<sup>(24)</sup>.

(19) لقد تشكلت هذه الثورة ضد الدولة العثمانية حيث قام بها مجموعة من الجمعيات الوطنية في اليونان التي أكدت على فكرة القومية ومن أهم مراكز هذه الجمعيات روسيا والنمسا وأما أشهر هذه الجمعيات هيتيريا التي تعرف بأنها جمعية أخوية وبقية سرية لعام 1821 ومن أشهر رؤسائها كابوديستريا وأبسلانتي: فريد بك المحامي، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، سنة 1308هـ، ص71

(20) ولد محمد علي في مدينة قوله 1786 وعمل في سلك الجندية وفي التجارة وكان من ضمن المجموعة التي أرسلت إلى مصر من قبل الباب العالي بالتعاون مع إنكلترا ضد فرنسا واستطاع فيما بعد الوصول إلى الحكم في مصر وتشكيل دولة متنامية الأطراف إلى أن استطاعت إنكلترا تقويض نفوذه في معاهدة لندن 1841. جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر 2، مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ج1، ص16-18

(21) مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 1993، ص65-67

(22) داوود باشا (1816-1831): ولد داوود باشا في تغليس عام 1767 من أسرة كرجية مسيحية ثم اتجه به للعراق عام 1780 ثم اشتره سليمان باشا الكبير وأكمل تعليمه عنده ثم تدرج في المناصب إلى أن تولى منصب الباشوية للمزيد ينظر: لونكريك، أربعة قرون...، ص287-288. كاميليا أبو جبل، نجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، جامعة دمشق 2005-2006، ص511-512. عبد الحميد العلوجي، حكومات بغداد منذ تأسيسها حتى عهدها الجمهوري، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، العراق، 1962، ص24. أنستاس ماري الكرمللي، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوؤه إلى يومنا هذا، مطبعة الحكومة، البصرة، 1919، ص206

مما سبق يمكن القول، إن هذه المعاهدة تبلورت ملامحها فترة انهاء قوى كل من الدولة العثمانية والفارسية فقد وضعت حد للحروب الكثيرة؛ فضلا عن مسألة الحدود بينهما.

### ثانياً- احكام معاهدة أرضروم الأولى ومضامينها:

لقد اتخذ الجانبان العثماني الفارسي من المعاهدات السابقة أساساً لهذه المعاهدة ولاسيما معاهدة زهاب 1639 وكردن 1749<sup>(25)</sup> أما الشروط فقد تضمنت مقدمة وسبع مواد.

حيث ركزت هذه المعاهدة بعدم تدخل كل من الدولتين في شؤون الدولة الأخرى ولن تتدخل الحكومة الفارسية من الآن بأي شكل من الأشكال في المقاطعات بغداد، وكرديستان الداخلة في حدود الإمبراطورية العثمانية، ولن تسمح بارتكاب أي فعل مزعج فيهما، ولن تفرض أي سلطة على الولاة الحاليين والسابقين لهذه المقاطعات، وإذا رغب أحد من الذين يقيمون

في هذه البلاد المتاخمة في عبور الحدود للإقامة صيفاً أو شتاءً ، وإن على وكلاء ولي العهد الفارسي مع والي بغداد العام على دفع الرسوم المعتادة ورسوم المراعي ، وعلى طريقة الاستجابة للمطالب الأخرى من هذا القبيل حتى يمكن تجنب أي نزاع بين الدولتين.

ونصت المعاهدة على أن يأخذ من التجار والحجاج الرسوم المعتادة دون أن يطالبوا بأي شيء من المغارم فلا يدفع الحجاج الذين لا يحملون متاجر شيئاً من الرسوم، أما الذين يحملون معهم تجارة فتجبي على هذه التجارة الضريبة الجمركية فقط، كذلك تعامل إيران التجار العثمانيين بالمعاملة نفسها . ويدفع الرعايا وتجار فارس الضرائب نفسها التي يدفعها رعايا وتجار الدولة العثمانية وهي 4% من قيمة التجارة ويمنح التاجر تذكرة تثبت دفعه للضرائب القانونية المطلوبة منه .

ولما كان انتقال العشائر سبباً جوهرياً أدى إلى هذه الحرب فقد وضعت في المعاهدة النصوص تقتضي بأن تضع الدولتان حداً لتذبذب العشائر بين الدولتين الفارسية والعثمانية كما نصت المعاهدة على اتفاق الدولتين على عدم قبول أي دولة منهما للأشخاص الفارين من الدولة الأخرى كما اتفق على أن تعاد ممتلكات الفرس في الاستانة إلى أصحابها وأن البضائع التي كانت تحت التحفظ (تحت الحراسة) أو صودرت بأوامر من باشوات الدولة العثمانية ترد إلى أصحابها بعد اثبات حقه فيها.

كذلك نظمت المعاهدة طريقة حصول الوراثة الفارسي على إرث الأب المتوفي ببغداد، والتحفظ عليه، ولكن تتم الأمور ببساطة وعلى بساط البحث المتبادل الودي اتفق على أن يرسل كل بلاد كل ثلاث سنوات وزيراً إلى الطرف الآخر .

كما نصت المعاهدة على إعلان العفو عن أولئك الذين فروا من إحدى الدولتين إلى الأخرى على ألا يعاقبوا على خياناتهم السابقة وعلى ألا تطالب إحدى الدولتين بتعويضات الخسائر التي سببتها الحروب أو تكاليفها<sup>(26)</sup>

(25) غزوة سعيد عبود ، الصراع الفارسي - العثماني وانعكاساته السلبية على العراق 1805-1914 ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد مج 27 ، 2016 ، ص 313 . جميل موسى النجار

، العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه 1823-1875 ، دار عدنان ، العراق ، دار الرافدين ، بيروت ، 2016 ، ص 42

(26) نوار ، داوود باشا ... ، ص 183-184 . علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، 6 ج ، انتشارات الشريف الرضي ، قم ، ط 1371 ، 1\_1413 هـ ، ج 1 ، ص 247 ت 248 .

مما تقدم يمكننا أن نقرر أن معاهدة أرضروم الأولى لعام 1823 نصت على تحدد الحدود بعبارات عامة، ولذلك فإنها لم تأت بشيء جديد بشأن قواعد تحديد وتخطيط الحدود الدولية بل وضعت على هيئة خطوط عامة .

ويمكن القول أنها عجزت عن أن تصل إلى نتيجة مرضية في إنهاء المنازعات لأسباب كبيرة منها :

1- أنها لم تركز بشكل كبير على المعضلات الحدودية من عدة نواحي :كالنواحي الجغرافية ،ورسم الخرائط .

2-عدم وجود الدقة في اعطاء المعطيات الجغرافية ؛لقلة خبرتهم في الفن المساحي ورسم الخرائط،

3-علاوة على ذلك ،عدم الثقة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية نتيجة وجود الشك والريبة والخوف تجاه

بعضهما .

4- فضلاً عن ذلك ؛خلافاتهما المذهبية التي غذاها المستعمرون بسبب أطماعهم في المنطقة بين السنة والشيعة .

5-التنافس الدولي على منطقة المشرق العربي والخليج العربي أسفر عن تدخل الدول الاستعمارية(روسيا وإنكلترا

وفرنسا وألمانيا)في بداية القرن السابع عشر مما أدى إلى تفاقم المشكلة (27)

وفي الواقع،أن هذه المعاهدة خففت من تأجيج الوضع بين الدولتين الفارسية والعثمانية إلى حد ما في الوقت الذي كانت الحرب تدق طبولها ،وهذا ما جعل كل من الدولتين تلتفت إلى التنظيم والاهتمام بشؤونها الداخلية وما يترتب عليها من علاقات ودية.

ومما هو جدير بالذكر أن المعاهدات الثلاث زهاب 1639 وكردن 1747 و أرضروم لم تتعرض بالذكر لإقليم عريستان على أنه من مواضع الخلاف بين الدولتين حيث كان يخضع للدولة العثمانية<sup>(28)</sup> وهكذا نرى أن معاهدة أرضروم الأولى مع سابقتها من المعاهدات (زهاب1639-كردن 1746)لم تتمكن من تحقيق معالجة أساسية لمشكلة الحدود ولم

تضع حدود دقيقة بين العشائر وتحركاتها التي سببت هذه الخلافات بين الدولتين ،مما أدى إلى قيام الدولة الفارسية باحتلال بعض المناطق التي أصبحت تابعة للدولة العثمانية أرضروم الأولى كل ذلك كاد يحتم لوقوع حرب بين الدولتين لولا تدخل كل من إنكلترا وروسيا بصفتهما دولتين بسيطتين ،وقد أدت هذه الوساطة إلى عقد معاهدة أرضروم الثاني عام 1847<sup>(29)</sup>

إذا علينا أن ندرك أن معاهدة أرضروم الأولى على الرغم من وجود ثغرات فيها ،ولا سيما بمسألة الحدود إلا أنها شكلت نوعاً من الاستقرار ومعالجة لبعض القضايا مثل أوضاع زوار الدولة الفارسية إلى الماكن المقدسة بالعراق.

(27) العلوجي، إيران والعراق...، ص 23-24. النجار، العلاقات العثمانية... ص 39.

(28) عبود، الصراع الفارسي - العثماني...، ص 313.

(29) نوار بتاريخ العراق الحديث، ص 183-184. النجار، العلاقات العثمانية... ص 42-43.

### ثالثاً - المقدمات التي دعت إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية 1847:

شهدت العلاقات العثمانية - الفارسية بعد عقد معاهدة أرضروم الأولى 1823 نوع من الهدوء والاستقرار إلا أن التحولات والتطورات الجديدة التي شهدتها الدول الأوروبية بسبب نمو الاقتصاد الأوروبي والسعي نحو التنافس على الطرق التجارية، وانتشار وسائل النقل السريعة بفضل المحركات البخارية فقد سعت الدول الكبرى كإنكلترا وروسيا إلى أخذ الريادة في المنطقة لذا منعت أي خطر يهدد التوازن الدولي، ووقفت بوجه المنازعات بين الدولتين؛ لإجبارهما على الصلح خوفاً على مصالحهما الاقتصادية في أراضي البلدين وبناءً على وساطة بريطانيا وروسيا عقدت معاهدة أرضروم الثانية 1847<sup>(30)</sup> إزاء هذه المستجدات والطموحات الدولية احتدمت الصراعات في منطقة المشرق العربي إبان التوسع المصري وعقد صلح كوتاهية 1833<sup>(31)</sup> وعقد معاهدة هنكار اسكله سي في تلك الفترة بين الدولة العثمانية وروسيا 1833<sup>(32)</sup> خصوصاً بعد اتخاذ إنكلترا إجراءات عدة في مشروعات كبيرة لمد الخطوط الملاحية، والبواخر والطرق البرية عبر الشرق الأدنى حيث أن إحدى هذه المشروعات يصل بين موانئ إنكلترا بالسويدية على الساحل السوري، وبيره جدي على نهر الفرات، وعلى طولته على شط العرب، الخليج إلى ما ورائها، وهذا ما جعل ميناء المحمرة يأخذ هذه الأهمية في منطقة عربستان التي حكمها مشايخ كعب العراقية الذين كانوا يميلون إلى الجهة الأقوى بين الإدارة العثمانية والفارسية.

ومع نجاح القوات المصرية في معركة نزيب عقب احتدام الصراع بين السبطان العثماني محمود الثاني والوالي محمد علي باشا، بدأت الدول الأوروبية الوقوف بجانب الدولة العثمانية لمنع أي اختلال في التوازن الدولي، فأجبرت محمد علي على توقيع فيما بعد معاهدة لندن 1840-1841<sup>(34)</sup>.

(29) نوار بتاريخ العراق الحديث، ص 183-184. النجار، العلاقات العثمانية... ص 42-43.

(30) جميل موسى النجار، معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وغيبران دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة 1843-1848، مجل جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع1، مج2011، ص6، 2

(31) صلح كوتاهية: سمي هذا الصلح نسبة إلى مدين كوتاهية التي تقع غرب وسط تركيا وهي مركز تجاري على الخط الحديدي الذي يصلها ببورصا ومن أهم بنود المعاهدة التي كانت بين محمد علي باشا والسلطنة العثمانية بمساعي فرنسية أن تتخلى السلطنة العثمانية عن ولاية سوريا وأضنة وتثبيت محمد علي على مصر وجزيرة كريت بالمقابل يتعهد محمد علي بالنسحاب من باقي أراضي الأناضول عبد الرحمن الرافي، عصر محمد علي، دار المعارف، ط1989، ص5، 225. علي يوسف البلخي، (الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا الشام 1831-1840 من خلال الوثائق العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد20-19، دمشق، 1985، ص203. مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، 7مج، المكتبة العصرية، بيروت، 2009، مج2763، ص5.

(32) معاهدة هنكار اسكلاسي: معاهدة سرية دفاعية هجومية بين الدولة العثمانية وروسيا ونصت هذه المعاهدة أن تتعهد روسيا بحماية الدولة العثمانية من اعتداء أي دولة مقابل أن تتعهد الدولة العثمانية بإغلاق الدردانيل في وجه جميع الدول (المحامي)، (فريد بك)، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، سنة1308هـ، 102.

(33) مجموعة باحثين العلاقات العربية...، ص68-69.

(34) سيار جميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1997، ص333-336.

ومن جهة أخرى وجدت الدولة العثمانية فرصة سانحة لتقوية قبضتها على ولايتها وعلى العصبية المحلية التي اقضت مضجعها بعد أن انتهت من حكم المماليك في العراق على يد واليها علي رضا باشا الأز، ومع تولي بغداد الوالي نجيب باشا (1842-1847) فرض الحكم العثماني على كربلاء والنجف على الرغم من أنها تحت سيطرته الدولة العثمانية المباشرة إلا أن هناك تخوف من السيطرة الفارسية المباشرة على المنطقة، ولاسيما أن العتبات المقدسة موجودة في تلك المناطق كانت تتبع المذهب الجعفري.

واستناداً إلى موقف الدولة الفارسية تجاه العتبات المقدسة في العراق، والمناطق المجاورة لها التابعة للدولة العثمانية سواء في المنطقة الشمالية الكردية كالسليمانية أما في الجنوب في منطقة الأحواز العربية مما كان كثيراً يؤدي إلى اصطدام وشيك الوقوع،

فضلا عن حوادث الحدود المتكررة الناتجة عن أعمال السلب والنهب، وانتقال العشائر الرعوية بين الجانبين، وإيواء الهاربين واللاجئين من دول أخرى، والمشاكل التي تنجم عن معاملة الحجاج الفارسيين للعتبات المقدسة كربلاء والنجف كل ذلك نتيجة طبيعية، أما أن يقود إلى حرب بين الدولتين، أو عقد معاهدة تحل بموجبها معظم المشاكل المذكورة ويبدو أن النتيجة الأخيرة كانت لها الغلبة، فقد كانت هناك رغبة لدى الدولتين لإحلال السلام، وساعد على ذلك تدخل بريطانيا وروسيا بصفتها دولتين وسيطتين اقترحتا وساطتهما سنة 1840 عندما كانت الحرب وشيكة الوقوع<sup>(35)</sup>. وهكذا فرضت الوساطة الإنكليزية والروسية الحل لكل من الدولة العثمانية والدولة الفارسية؛ بغية إنهاء الخلاف الذي كاد أن يتأزم بينهما

حول العراق، وحدوده، والعلاقات بينهما. ونتيجة ذلك تكونت لجنة من مندوبين عثمانيين، وفارسيين، وإنكليز، وروس، وبعد أربع سنوات أخرى من المفاوضات الشاقة وقعت معاهدة أرضروم الثانية بين مندوبي الدول الأربعة في 31 مايو سنة 1847.

إذاً، كانت هذه المعاهدة مهمة بالنسبة للعراق لرسم الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفرسية ولكن السؤال المطروح: ما الأسباب التي دعت معاهدة أرضروم الثانية عام 1847.

ومن الأسباب التي دعت إلى عقد هذه المعاهدة فهي:

- فشل معاهدة أرضروم الأولى المعقودة في 28 يوليو سنة 1823 في تحقيق الأمن والسلام، إنهاء مشاكل الحدود بين البلدين بسبب عدم احترام نصوص المعاهدة المذكورة من الجانبين.
- كان لعدم وضوح الحدود بين الدولتين بشكل محدد كما أوضحت المعاهدات السابقة اثر في سعي الدولتين إلى تحديد حدودهما، ولوضع حد للموقف المتأزم بينهما.
- حوادث الحدود الكبيرة، وأعمال السلب والنهب وقطع الطريق الذي تقوم به قبائل الحدود، وفشل الجهود المبذولة من الجانبين للسيطرة على تلك الأعمال التي أدت إلى إشاعة الفوضى في تلك المناطق.
- الوضع الناجم عن معاملة الحجاج الفرسيين الذين يقصدون المقدسة في العراق وضرورة وضع حد لشكاوي الحجاج الفارسيين من سوء معاملة السلطات العثمانية لهم على الرغم مما نصت عليه المادة الثانية من معاهدة أرضروم الأولى سنة 1823.

(35) مجموعة باحثين، العلاقات العربية...، ص 74-75

- تدخل روسيا وبريطانيا بين الجانبين العثماني والفارسي؛ لمنع وقوع صدام بينهما بصفتها دولتين وسيطتين توقفت على أثره الاستعداد العسكرية على جانبي الحدود، وذلك رغبة كل من إنكلترا في حسم الصراعات العثمانية - الفارسية لكي لا يؤثر الصراع بين هاتين الدولتين على المصالح الاقتصادية للإنكليز والروس في هاتين الدولتين<sup>(36)</sup>.

#### رابعاً - معاهدة أحكام أرضروم الثانية ومضامينها

اتفقت الدول الأربع العثمانية، والفرسية، والإنكليزية، والروسية على تأليف لجنة مشتركة من ممثلي الدول الأربع تجتمع في أرضروم؛ لأجل التحقق وإنهاء مشاكل الحدود،

وعقدت أول اجتماع لها 15 مايو سنة 1843

## ❖ أحكام معاهدة أرضروم الثانية :

تشتمل معاهدة أرضروم الثانية عام 1847 تسع مواد عالجت فيها الأسباب التي وقفت حجر عثرة في العلاقات بين الدولة العثمانية والفارسية . ومن أهم بنود هذه المعاهدة:

نصت المادة الأولى ،على عدم المطالبة بالتعويضات المالية التي طالبت بها كل من الدولتين العثمانية والفارسية نتيجة الحروب بينهما.

تناولت المادة الثانية ،المناطق التي استمر التنازل عليها بين الدولتين العثمانية \_الفارسية بشكل يرضي الطرفين حيث قسمت منطقة وهاب بين الدولتين العثمانية والفارسية فألحق قسمها الشرقي الجبلي بفاري ،وأما قسمها العربي السهلي بأراضي الدولة العثمانية ،وتتنازل الحكومة الفارسية عن كل مالها من مطالب في مدينة السلیمانية ومنطقتها ،وتتعهد تعهداً رسمياً بالألا في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المناطق أو تعدي عليها.وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة ومينائها ،وجزيرة خضر ،والمرسى ،والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية \_أي الضفة اليسرى من شط العرب إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

وركزت المادة الثالثة، على تعيين مندوبين ومهندسين من قبل كل من الدولتين الفارسية والعثمانية من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق عليها أحكام السابقة. واهتمت المادة الرابعة ،بالسعي إلى تشكيل لجنة ثانية من البلدين لحل القضايا التي سببت أضرار لكل من الدولتين بعد قبولهما لمقترحات الخاصة التي وضعتها لجنة من قبل روسيا وإنكلترا عام 1845،وجعل هذه اللجنة بحسم البت أمر المراعي ورسومها.

(36)العلوجي،إيران والعراق...،ص27.

أما المادة الخامسة ،قد ركزت على تبادل المجرمين والفارين واللاجئين بين الدولتين بحيث يجب أن تسلم كل دولة ما لديها من المجرمين الفارين عندما تطالب أي دولة بذلك كما أكدت الدولة العثمانية على حصر إقامة اللاجئين السياسيين المعاديين للأسرة القاجارية في مدينة بورصة، وعد السماح لهم بالتواصل مع حلفائهم في فارس أو إقامة علاقات معهم أو العدو بشكل سري إلى فارس .

ونصت المادة السادسة ،استيفاء رسوم جمركية مقدارها 4%تقداً أو عيناً من قيمة البضائع التي يدخلها التجار من بلاد فارس دون أية إضافات زائدة.



بالنسبة للمادة السابعة ،دعت الدولة العثمانية إلى التعهد بحماية التجار والزوار الفرس في البلاد العثمانية، ولاسيما الموجهين نحو الأماكن المقدسة مع حماية أموالهم واحترامهم؛ فضلاً عن ذلك السماح لفارس بإنشاء قنصليات لها في الدولة العثمانية والسماح للدولة العثمانية بإنشاء قنصليات لها في فارس، وكما تتعهد الدولة الفارسية بحماية التجار والمواطنين الذين جاؤوا من الدولة العثمانية واحترامهم والتعامل بالمثل.

أعطت المادة الثامنة ،كل من الدولتين العثمانية والفارسية الحق بحفظ الأمن والسلم في المناطق الحدودية بينهما ، وإقامة مخافر حدودية في المناطق التي تكثر فيها النزاعات ، وأعمال السلب والنهب والقتل وقطع الطرق، أما بخصوص العشائر المتنقلة عبر الدولتين وليس لها أي جنسية فعليها أن تختار الجنسية التي تريدها أما العشائر المعروفة تبعيتها تعود إلى الإقامة في الدولة التي تتبع لها .

وأيدت المادة التاسعة من جديد جميع النقاط المدرجة في معاهدات سابقة ،ولا سيما المعاهدات المعقودة في أرضروم في سنة 1238 والتي لا تعدلها أو تلغيها المعاهدة بصورة خاصة ،ويسري هذه التأييد على نصوصها كلها لو كانت نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة .

وتوافق الدولتان المتعاقدتان الساميتان على أن تقبلا وتوقعاً هذه المعاهدة عند تبادل نسخها وعلى أن يتم تبادل الوثائق وإبرامها خلال مدة شهرين أو قبل ذلك<sup>(37)</sup>.

وأخيراً نرى أن معاهدة أرضروم الثانية كشفت عن الملاحظات والغموض في الحدود بين الدولتين العثمانية -الفارسية، حيث عدت نقطة تحول كبرى في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين خصوصاً أن الحرب كادت وشيكة إلا أنها استطاعت إيقاف الحرب، وجعل التفاهم شرطاً أساسياً لوقت الخلافات الجوهرية بينهما ، ولكن بوساطة كل من إنكلترا وروسيا اللتين شعرتا بتهديد مصالحهما الاستعمارية.

(37)العلوجي ،إيران والعراق...ص 28.النجار ، معاهدة أرضروم ...ص17-19.النجار ، العلاقات العثمانية الإيرانية...ص136-138

**الخاتمة :**

مثل العراق نموذجاً فريداً من مجالات الدراسة الأكاديمية التي تختص بالتاريخ العثماني، ولاسيما فترة الصراع العثماني - الفارسي والسمة الغالبة لهذا الصراع أنه صراع على المصالح الاستراتيجية بالرغم من ذلك تخلله فترات سلم ومصالحات انتهت بمعاهدات .

كانت تلك المعاهدات بمثابة تسوية الخلافات بين الدولتين، ولاسيما الحدود بينهما ومن أهمها معاهدة أرضروم في عام 1823 التي قضت بعدم تدخل إحدى الدولتين في شؤون أخرى ، وبصورة خاصة بما يخص الأكراد وأن لا تقوم الفارسية بفرض سيطرتها على الرعاية التابعيين للدولة العثمانية، ولم تأت هذه المعاهدة بشيء جديد ووضعت في صورة خطوط عامة، بينما كانت الحدود العراقية الفارسية في حاجة إلى نظرة جغرافية دقيقة من حيث طبيعة هذه الحدود ومناخها. كما دخلت الدولة العثمانية في صراع مع الدولة الفارسية حول عربستان ولاسيما بعد التسوية المصرية 1840-1841 إذ أن هذه المسألة أدت إلى أن الدولة العثمانية إلى مشكلات الحدود الفارسية -العراقية وقد أصبحت هذه الأمور واضحة بعد تولية نجيب ولاية بغداد 1842-1847 حيث احتدم الصراع بين الدولتين حول عربستان وأدت تلك التطورات إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية 1847، والتي جاء فيها أن تكون لفارس قنصل في الدولة العثمانية ولهم الحقوق نفسها التي حصل عليها القناصل من دول أخرى؛ فضلاً عن ذلك فرضت معاهدة أرضروم الثانية عدد من البنود تخص اعتراف كل من الدولتين على الأراضي التي حصلت عليها، وإقامة لجنة لمتابعة تنفيذ بنودها.

**المصادر والمراجع المستخدمة :****1-المصادر والمراجع العربية والمعربة**

- 1.المحامي (فريد بك)، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، المطبعة الأميرية،بولاق،ط1،سنة 1308هـ.
- 2.أحمد أمين سليم،دراسات في تاريخ إيران القديم وحضارتها منذ أقدم العصور حتى الألف الثالث قبل الميلاد، دار النهضة للطباعة والنشر ،بيروت ،1988.
- 3.أنستاس ماري الكرمل، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا ،مطبعة الحكومة ،البصرة ،1919.
- 4.إيناس السعدي عبدالله ، تاريخ العراق الحديث ،1258-1918،دار ومكتبة عدنان ،بغداد ،2014.

5. جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر 2 ج ، مؤسسة الهداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012، ج1،
6. جميل موسى النجار ، العلاقات العثمانية الإيرانية تطوراتها وتأثير العراق العثماني فيها وانعكاسها عليه 1823-1875، دار عدنان ،العراق ، دار الرافدين ،بيروت ،2016.
7. حسن كريم الجاف ، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية ، دار العربية للموسوعات ، 2008، مج3.
- 8- روبير مانتيران، تاريخ الدولة العثمانية ، 2ج، ترجمة :بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992، ج1.
9. زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ الدولة العثمانية ، دار الميسرة للنشر والطباعة ، عمان ، ط1، 2010،
10. سهيل طقوش ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، دار النفائس ، بيروت ، ط2013، 1.
11. سيار جميل ، تكوين العرب الحديث ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 1997.
12. عباس إسماعيل صباغ ، تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1999.
13. عبد الحميد العلوجي ، حكومات بغداد منذ تأسيسها حتى عهدها الجمهوري ، مديرية الفنون والثقافة الشعبية ، العراق، 1962.
14. عبدالرحمن الرافعي ، عصر محمد علي ، دار المعارف ، ط1989، 5.
15. عبد الرحمن الرفيعي ، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، 4ج، د.م، د.ت، ج4.
16. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي، 3ج، دار الرافدين للطباعة والنشر ، بيروت ، 2008، ج1.
17. عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا على نهاية حكم متحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1968.
18. عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ، 1968.
19. عبد الكريم العلوجي ، إيران والعراق صراع الحدود أم وجود، الدار الثقافية للنشر ، د.م، 2007، ص14

20. عبدالله بن علي آل خليفة، التنافس التركي - الإيراني على العراق من القرن الخامس حتى معركة الموصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2017.
21. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 6ج، انتشارات الشريف الرضي، قم، ط1، 1371هـ - 1413هـ، ج1.
22. فريد بك المحامي، البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، سنة 1308هـ.
23. كاميليا أبو جبل، نجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، جامعة دمشق 2005-2006.
24. كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج المقيم البريطاني في العراق عام 1820 إلى بغداد - كردستان - إيران، ترجمة اللواء بهاد الدين النوري، دار العربية للموسوعات، بيروت، ط2008، 1.
25. كمال السيد، عباس حسن الموسوي، نشوء وسقوط الدولة الصفوية دراسة تحليلية، مطبعة فذك، إيران قم، 2005.
26. مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، 1993.
27. مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، 7مج، المكتبة العصرية، بيروت، مج2009، 5.
28. محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس للطباعة والنشر، لبنان، ط2015، 1.
29. محمد عبداللطيف هريدي، الحروب الفارسية وأثرها في إنحسار المد الإسلامي عن أوروبا، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1987، 1.
30. يوسف عز الدين، داوود باشا ونهاية المماليك في العراق، منشورات دار البصري، بغداد، 1967.

## 2- الجرائد والمجلات:

1. جميل موسى النجار، معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة 1843-1848، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ع1، مج2011، 6.
2. علي يوسف البلخي، (الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا الشام 1831-1840 من خلال الوثائق العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 19-20، دمشق، 1985، ص 203.

3. غزوة سعيد عبود، الصراع الفارسي \_ العثماني وانعكاساته السلبية على العراق 1805-1914، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مج27، 2016.

### 3- الرسائل و الأطاريح الجامعية :

1. عبد الحميد الأرقط، أوضاع الدولة العثمانية في عهد الشاه عباس الأول 996-1038/1588-1629، إشراف د.عاشوري قمعون، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، الجزائر، 2014-2015

## **Ottoman–Persian Relations and their Effects on Iraq during (1823–1847)**

### **Abstract**

The issue of ottoman Persian conflict is a historical issue due to of the importance of Iraq

The war that took place between the ottoman and Persian states as well as the most intense disputes ide to the conclusion of the first Erzurum treaty which brought about nothing newer than drawing general lines of the region ending a kind of war hostility between the two countries. The conflict over Iraq did not end but remained until the treaty of Erzurum ii was held which tried to avoid the ambiguity and revocation of the pervious treaties on the border and the surrender of Persia for its claims in the city of sulaymaniyah and the neighboring and the waiver of the ottoman empire of muhammadah and the formation of an international committee of Russia and the ottoman and the Persian states to become those recognized and final borders and end the states conflict between the ottoman and Persian states.

**Key words** : Ottoman Persian conflict– conflict on Iraq – Erzurum treaty